بعينه على ما عرفت وبانهما اطلاقين بعامل الجزئي الاضافي ... والحال ان الكليين
في النسبة عكس ما بين الجزئيين لان الكلي الاصطلاحي اخص من الحقيقي كما ان الجزئي الاضافي اعم من
الحقيقي كما حققته قال هو في تعريف الجزئي الاضافي نظر لان الجزئي الاضافي والكلي الاضافي متضا
يفان لان معنى الجزئي الاضافي هو معنى الخاص ومعنى الكلي الاضافي هو العام اقول وذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي
هو المندرج تحت غيره وانما هو معنى الخاص بعينه ومعنى الكلي الاضافي هو المندرج تحته شيء اخر و
هذا هو معنى العام بعينه فالخاص والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد
ولا شك ان الخاص والعام متضايفان مشهوران كالاب والابن وان الخصوص والعموم متضا
يفان حقيقيان كالابوة والبنوة والمتضايفان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما
في تعريف الاخر الا لكان يعقله قبل يعقله ضرورة ان يعقل المعرف واجزاءه مقدم على يعقل
المعرف فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي بمعنى الكلي الاضافي
حتى يلزم ذكر احد المتضايفين في تعريف الاخر قلت يعقل الاعم يتوقف على يعقل العام الذي
هو المتضايف مع ان المقصود بالاعم والاخص ههنا هو العام والخاص لا بمعنى التفضيل و
الزيادة في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعناه
فيلزم تعريف الشيء بنفسه وبمضايفه معا وعلى الاول يلزم تعريفه بالاخص الذي يتوقف تعقله
على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايفه فالخلل
في التعريف من وجهين احدهما تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايفه
او بما يتوقف على معرفة مضايفه ولا شك ان الخلل الاول اقوى من الثاني فالاولى ان لا يقتصر على الثاني
وحده وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه بالاخص من شيء كما ذكره الشارح صحيحا لاستلزامه الخلل
الاول قطعا هذا وقد قيل في جواب النظر ان المص ذكر المتضايفين معا في الاعم والاخص
في تعريف شيء واحد وهو الجزئي ولا محذور في ذلك وليس بشيء لان هذا القائل ان سلم ان معنى
الجزئي الاضافي هو الخاص ومعنى الكلي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد بلا زيادة كما عرفت

وان

وان لم يسلم فالجواب ... ذلك لانه ذكره ... من قال لم يرد المص بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل اراد
ذكر حكم من احكامه يمكن ان يستنبط له منه تعريف ... الا ان الاتمام يدل على قصد
التعريف ظاهرا قال وهذا منقوض بواجب الوجود اقول اي بذاته المخصوص المقدس لانه موجود
فانه كلي كما مر ... عن هذا النقض بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به
وليس من شان الموجود المتعين الذي هو واجب الوجود لذاته ان يحصل في الذهن حتى يتصف
بالجزئية بل لا يعقل الا بوجه ... في شخص ورد بان معنى الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في
الذهن يمتنع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمتنع ... بالفعل وذلك
لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على
الواجب تعالى كما لا يخفى وايضا الممتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته لا ذاته على وجه يعرض له الجزئية
قال فانه يمتنع ان يكون كليا اقول فقد ظهر بما ذكرنا النسبة بين الجزئيين وبما ذكر بحث النسبة بين
الكليين واما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكليين فالمباينة واما النسبة بين
الجزئي الاضافي وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما
وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادقهما على الكليات المتوسطة قال لان نوعيته
انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة اقول نوعية هذا النوع نسبة واضافة بينه وبين افراده فليس
تعرضها الا حقيقة افراده ومنشؤها اتحاد حقيقته في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقي واما النوع
الاضافي فلا بد في نوعيته من اندراجه مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضايفا له وبيان
ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة وهو لا يقع عليهما في
جواب ما هو فلا شك ان كل واحد من تلك الماهيتين المندرجتين تحته موصوفة بانه يقال عليها
وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت تحته كما
ان صفة الجنسية حاصلة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من الماهيات التي هي انواع له فالجنس
والنوع المندرج تحته متضايفان كالاب والابن قال لانه جنس الكليات لانهم حدوده بما ذكره

Copyright © King Saud University